



اسم المقال: اثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو المحلي الإجمالي في العراق للفترة 2004 - 2017 دراسة تطبيقية

اسم الكاتب: زيرفان عبد المحسن أسعد، هزین مردان مصطفی، اواز محمد سليم

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/3682>

تاريخ الاسترداد: 2025/06/17 10:47 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على

[info@political-encyclopedia.org](mailto:info@political-encyclopedia.org)

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام

المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الراذدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي يتضمن المقال تحتها.





Journal of  
**TANMIYAT AL-RAFIDAIN**

(TANRA)

A scientific, quarterly, international, open access, and peer-reviewed journal

Vol. 39, No. 128  
Dec., 2020

© University of Mosul |  
College of Administration and  
Economics, Mosul, Iraq.



TANRA retain the copyright of published articles, which is released under a "Creative Commons Attribution License for CC-BY-4.0" enabling the unrestricted use, distribution, and reproduction of an article in any medium, provided that the original work is properly cited.

**Citation:** Asaad, Z. A., Mustafa, H. M., & Saleem, A. M. (2020). "The Impact of FDI Inflows on GDP Growth in Iraq for the period (2004-2017): An applied study". **TANMIYAT AL-RAFIDAIN**, 39 (128), 56-86, <https://doi.org/10.33899/tanra.2020.167369>

**P-ISSN: 1609-591X**  
**e-ISSN: 2664-276X**  
[tanmiyat.mosuljournals.com](http://tanmiyat.mosuljournals.com)

## Research Paper

# The Impact of FDI Inflows on GDP Growth in Iraq for the period (2004-2017): An applied study

Zeravan A. Asaad<sup>1</sup>; Hajeen M. Mustafa<sup>2</sup>; Awaz M. Saleem<sup>3</sup>

College of Administration and Economics, Cihan University-Duhok/University of Duhok<sup>1</sup>  
College of Administration and Economics, University of Duhok<sup>2&3</sup>

**Corresponding author:** Zeravan A. Asaad; [Zeravan.asaad@uod.ac](mailto:Zeravan.asaad@uod.ac)

**DOI:** [10.33899/tanra.2020.167369](https://doi.org/10.33899/tanra.2020.167369)

**Article History:** Received: 27/1/2020; Revised: 26 /4/2020; Accepted: 16/6/2020;  
Published: 1 /12 /2020.

## Abstract

This paper aims to examine the relationship between the changing foreign direct investment inflows and gross domestic product growth using yearly time series observations for the period (2004-2017). The current study proposed the hypothesis which investigated utilizing the novel econometrics methods such as unit root test, cointegration test and Granger causality test, the results revealed that existence of long run equilibrium relationship between the foreign direct investment inflows and gross domestic product growth during the period of the study, probably due to the little inflow to Iraq in the form to participate in pushing Iraqi economic growth due to the nonoil exports structure where average of total values of petroleum exports to total Iraqi value of exports reach to (99%) during the study period.

## Keywords

**Gross Domestic Product, Foreign Direct Investment Inflows, Cointegration, Causality Relationship.**



# ورقة بحثية اثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو المحلي الإجمالي في العراق للفترة ٢٠١٧-٢٠٠٤ دراسة تطبيقية

زيرفان عبدالمحسن أسعد<sup>١</sup>؛ هزين مردان مصطفى<sup>٢</sup>؛ أواز محمد سليم<sup>٣</sup>

<sup>١</sup>جامعة جيهان-دهوك/جامعة دهوك، كلية الإدارة والاقتصاد

<sup>٣&٢</sup>جامعة دهوك، كلية الإدارة والاقتصاد

المؤلف المراسل: زيرفان عبدالمحسن أسعد ، Zeravan.asaad@uod.ac  
DOI: 10.33899/tanra.2020.167369

تاريخ المقالة: الاستلام: ٢٠٢٠/١/٢٧؛ التعديل والتقييم: ٢٠٢٠/٤/٢٦؛ القبول: ٢٠٢٠/٦/١٦؛  
النشر: ٢٠٢٠/١٢/١.

مجلة

## تنمية الرافدين

(TANRA) مجلة علمية، فصلية، دولية، مفتوحة الوصول، محكمة.

المجلد (٣٩)، العدد (١٢٨)،  
كانون الأول ٢٠٢٠

© جامعة الموصل |

كلية الإدارة والاقتصاد، الموصل، العراق.



تحتفظ (TANRA) بحقوق الطبع والنشر للمقالات المنشورة، والتي يتم إصدارها بموجب ترخيص (Creative Commons Attribution) (CC-BY-4.0) الذي يتيح الاستخدام، والتوزيع، والاستنساخ غير المقيد وتوزيع المقالة في أي وسيلة نقل، بشرط اقتباس العمل الأصلي بشكل صحيح.

الاقتباس: أسعد، زيرفان عبدالمحسن ومصطفى، هزين مردان سليم، أواز محمد (٢٠٢٠). "اثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو المحلي الإجمالي في العراق للفترة ٢٠١٧-٢٠٠٤". *تنمية الرافدين*، ٣٩ (١٢٨)، ٥٦ - ٨٦، <https://doi.org/10.33899/tanra.2020.167369>

P-ISSN: 1609-591X

e-ISSN: 2664-276X

[tanmiyat.mosuljournals.com](http://tanmiyat.mosuljournals.com)

## مقدمة

إن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قد ارتفعت بشكل حاد في ثمانينيات وسبعينيات القرن المنصرم في جميع المناطق وعلى مستوى العالم وكان النقاش، غير واضح حول منافع وكفة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي السنوات الأخيرة تحاول كل من الحكومات ومتخذي القرار قدر الإمكان أن تبحث عن الطرائق الإيجابية لغرض زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلية إلى دولها ومن ضمنها الدول المتقدمة، وال فكرة الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر هو وضع سياسات ملائمة ومستويات مناسبة للتطوير، وبالتالي قدرة هذه التدفقات في لعب دور أساسي لتحسين البيئة الاقتصادية عن طريق جلب رأس المال والخبرات الإدارية وتحسين الإنتاجية في الدولة المضيفة.

لُحظ وجود تأثير لأسعار النفط على الاقتصاد الحقيقي والتي عادة ما تأتي من خلال ازدياد تكاليف مؤسسات الأعمال وانخفاض الجزء المخصص من دخل المستهلكين للاستهلاك، ونتيجة لذلك يتوقع أن يكون لارتفاع أو انخفاض أسعار النفط تأثير على مستوى الأنشطة الاقتصادية وأسواق الأسهم (Canedo, 2009; Donoso, 2009)، حيث أن تغيرات أسعار النفط المفاجئة والحادية تستطيع أن تؤثر على الاقتصاد الحقيقي وبدورها على سلوك المستهلك والشركات وبالتالي تؤثر نمو الناتج المحلي الإجمالي. وتعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد العوامل الأساسية التي تؤثر على النمو الاقتصادي بشكل مباشر أو غير مباشر (Almfraji & Almsafir, 2014). حيث هناك دراسات عديدة أسمحت في تحليل العلاقة بين تغيرات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الناتج المحلي الإجمالي، وإن دراسة العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مع النمو الاقتصادي كانت محل اهتمام للدراسات السابقة التي أعطت نتائجها أبعاداً مختلفة حول تأثيرها على النمو الاقتصادي، إن هناك دراسات لم تجد أي تأثير لهذه التدفقات على النمو الاقتصادي بعض البلدان بعكس دراسات أخرى وجدت مثل هذا التأثير على دول أخرى (Brian, Aiken & Harrison, 1999; Moudatsou, 2001; Alzahrany, 2004; Hossain & Hossain, 2012; Iqbal, Shaikh & Shar, 2010; Almajaly & Aldraby, 2011; Alfaro, 2003; Okafor, 2012; Abboud, 2014; Alazawy, 2016) ، بعبارة أخرى على الرغم من وجود العديد من الدراسات السابقة سواء في الدول المتقدمة أو النامية التي ربطت بين الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الاقتصاد إلا أنها مازالت متباعدة في النتائج المستخلصة، ولذلك مازالت النتائج غير حاسمة والدراسات لا تتفق في تقديم دليل محدد حول اتجاه العلاقة والتأثير بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونحو الناتج المحلي الإجمالي، وبذلك أتاحت الفرصة للباحثين لإجراء المزيد من الدراسات. بينما في العراق لُحظ بقلة وجود دراسات تربط العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الناتج المحلي الإجمالي، وقد يرجع ذلك لعدم وجود استثمارات أجنبية داخلة إلى العراق إلا بعد سنة ٢٠٠٣، وهناك اختلاف بين فترة وأخرى في العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو ولاسيما في الاقتصاديات المتقلبة كبيئة العراق مع وجود عدم استقرار في متغيرات الاقتصاد الكلي (Marane & Asaad, 2014)، من هنا تحاول هذه الدراسة معرفة أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق كدراسة حالة.

جاءت الدراسة في أربعة مباحث، إذ تم التطرق إلى منهجية الدراسة بعد المقدمة، في حين تناول المبحث الأول الجانب النظري ومراجعة بعض الدراسات السابقة، وخصص المبحث الثاني للاشكال والجداول حول توصيف البيانات وتحليلها، فيما كان المبحث الثالث قد عرض مجموعة من الاستنتاجات والمقترنات للجهات المستقيدة من نتائج اختبار العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الناتج المحلي الإجمالي.

### منهجية الدراسة

#### أولاً: مشكلة الدراسة

إن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كانت محل اهتمام للعديد من الدراسات الاقتصادية والمالية، ويرجع هذا الاهتمام إلى الدور الذي تؤديه هذه التدفقات في اقتصادات الدول المضيفة، إلا أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للفترة (٢٠١٥-٢٠٠٤) هي لا تتجاوز (٢%) وهي نسبة قليلة جداً (World Bank, World Development Indicators, 2017).

فضلاً عن ذلك فإن هناك العديد من الدراسات الاقتصادية التي ربطت بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الدولة المضيفة (Iqbal, et al, 2010; Almajaly & Aldraby, 2011; Hossain & Hossain, 2012; Alfaro, 2003 ; Alzahrany, 2004) والتي ترجع إلى اختلاف الظروف والسياسات الاقتصادية والمالية لتلك الدول، بعبارة أخرى لا توجد نظرية موحدة حول اتجاه العلاقة وبالتالي عدم معرفة اتجاه السببية بين المتغيرين، في حين هناك دراسات قليلة ربطت بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي بشكل أو باخر في العراق (Asaad & Marane, 2020)، وإن وجدت فان نتائج العلاقة في هذه الدراسات كانت متضاربة وغير واضحة (Alazawy, 2016; Abboud, 2014)، ولذلك تحاول هذه الدراسة تحديد العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق لكونها استقبلت حديثاً تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بعد العام (٢٠٠٣) بعد أن كانت منغلقة على نفسها (Asaad, Marane & Omer, 2014).

وأخيراً فإن هذه الدراسة استخدمت العراق كدراسة حالة لدولة نامية من خلال محاولة الاجابة على التساؤل الآتي: هل هناك احتمال لوجود علاقة تكاملية طويلة وسببية قصيرة الأجل بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق؟

#### ثانياً: أهمية الدراسة

تتركز أهمية الدراسة على الجوانب الآتية:

١. تأتي أهمية هذه الدراسة كإضافة للاطار المعرفي حول استكشاف العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الناتج المحلي الإجمالي في بيئه الاقتصاد العراقي للفترة (٢٠١٧-٢٠٠٤) في ظل الفترة الحرجة التي يمر بها العراق ولا سيما أنه يحاول كل جهده لبناء دولة مؤسسات.

٢. تبع أهمية الدراسة من قلة الدراسات السابقة التي اهتمت بالعلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق باستخدام الأساليب القياسية الحديثة.
٣. إن هذه الدراسة تساعد متذبذب القرار مسبقاً للتعرف على تأثير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي صياغة وتبني سياسات مالية واقتصادية تزيد من جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وبشكل يسهم في تحقيق النمو الناتج المحلي الإجمالي وخاصة من خلال تنويع الاقتصاد العراقي وعدم الاعتماد على النفط فقط.

### ثالثاً: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة، فضلاً عن بيان نوع العلاقة بين المتغيرات خلال فترة الدراسة.

### رابعاً: فرضيات الدراسة

انطلقت الدراسة من مشكلة البحث وأهدافه، في صياغة الفرضيات الآتية:

**فرضية العدم ١:** لا توجد علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة (٢٠١٧-٢٠٠٤).

**فرضية البديلة ١:** توجد علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة (٢٠١٧-٢٠٠٤).

**فرضية العدم ٢:** لا توجد علاقة سلبية ذات اتجاه واحد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي، ولا توجد علاقة سلبية ذات اتجاه واحد من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الدراسة (٢٠١٧-٢٠٠٤).

**فرضية البديلة ٢:** توجد علاقة سلبية ذات اتجاه واحد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي، وتوجد علاقة سلبية ذات اتجاه واحد من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الدراسة (٢٠١٧-٢٠٠٤).

### خامساً: نطاق الدراسة

استخدم الدراسة مشاهدات سلسلة سنوية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي، يعتبر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المستقل ونمو الناتج المحلي الإجمالي المتغير المعتمد، والعينة تضمنت ثلاث عشرة مشاهدة للفترة (٢٠١٧-٢٠٠٤) وتم اختيار هذه الفترة باعتبارها كبداية لتغير النظام السياسي والاقتصادي في العراق ولكون العراق كأحد أهم الدول المصدرة للنفط.

### سادساً: مصادر البيانات ومتغيرات الدراسة

تستخدم هذه الدراسة مشاهدات السلسلة الزمنية السنوية لكل من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة (٢٠١٧-٢٠٠٤) بمجموع ثلاثة عشر مشاهدة متتالية، حيث جمعت مشاهدات السلسلة الزمنية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من تقارير الاستثمار الدولية السنوية الصادرة

خلال فترة الدراسة، بينما تم الحصول على مشاهدات نمو الناتج المحلي الإجمالي من النشرات الاحصائية لوزارة التخطيط وبعض المواقع الخاصة بنشر البيانات الاقتصادية لسنوات متعددة، حيث يمثل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتغير المستقل بينما نمو الناتج المحلي الإجمالي المتغير المعتمد.

#### سابعاً: أدوات التحليل الاحصائية والقياسية

قامت الدراسة باستخدام عدد من الأساليب الإحصائية والقياسية في اختبار العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الناتج المحلي الإجمالي من خلال توظيف الحزمة الإحصائية (Eviews)

(8) في اختبار فرضيات الدراسة ومنها وعلى النحو الآتي:

- المنهج التحليلي الوصفي لتطور نمو الناتج المحلي الإجمالي والتغيرات الحاصلة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الدراسة، فضلاً عن الاختبارات الاحصائية من خلال استخدام المنهج التحليلي الكمي باستخدام الأساليب الإحصائية كال المتوسط، الانحراف المعياري، واختبار جاك بيرا.

الاختبارات القياسية: تضمن النهج القياسي استخدام اختبار جذر الوحدة لديكي فولر المعدل Phillip and Perron, (Dickey and Fuller , 1981) واختبار جذر الوحدة لفيليپ فيرون (Phillip and Perron, 1981) لمعرفة فيما إذا كانت السلسل الزمنية في الدراسة مستقرة أم لا، وذلك لتجنب النتائج المظللة أو المزيفة لطرائق الانحدار التقليدية (Spurious Regression) نتيجة استخدام سلسل زمنية غير مستقرة قد يرجع إلى عدم ثبات التباين أو التغيرات الموسمية أو غيرها، وبعد التأكيد من استقرار السلسل الزمنية لكونها من الرتبة نفسها، أي متكاملة من الدرجة نفسها، جاءت الدراسة للتعرف على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل من خلال اختبار التكامل المشترك عن طريق جوهانسن وجيسليوس التي تمر باختبارين إحصائيين فالأول تمثل في اختبار الأثر (Trace Test) والثاني تمثل في اختبار القيم العظمى (Maximum Eigenvalues Test)، ومن ثم توظيف اختبار كرانجر السببية للتعرف على فيما إذا كان هناك علاقة سببية في اتجاه واحد على الأقل أو الاتجاهين بين متغيرات الدراسة.

### المبحث الأول: خلفية نظرية للدراسة

#### أولاً: التعريفات الاجرائية (Operational Definitions)

##### ١. نمو الناتج المحلي الإجمالي (Gross Domestic Product Growth)

إن الناتج المحلي الإجمالي هو القيمة الإجمالية لكل شيء ينتجه جميع الأفراد والشركات في دولة ما بغض النظر فيما إذا كانوا مواطنين أو شركات مملوكة للأجانب في حالة كانت تقع ضمن حدود الدولة، فإن الحكومة تحسب إنتاجها كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. في حين يقصد بمعدل النمو معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وهو الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي من فصل إلى فصل، وبالتالي يعطي بالضبط مدى

سرعة نمو اقتصاد البلاد، ومعظم البلدان تستخدم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لإزالة أثر التضخم (Amadeo, 2017)، إذ إن نمو الناتج المحلي الإجمالي يمثل المتغير المعتمد في الدراسة.

### ٢. الاستثمار الأجنبي المباشر (Foreign Direct Investment Inflow)

إن المتغير المستقل في الدراسة الحالية هو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وعرفه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) في كونه استثماراً يركز على علاقة طويلة الأمد، ويعكس المصلحة الدائمة والمراقبة من قبل كيان مقيم في اقتصاد ما (المستثمر الأجنبي المباشر أو المؤسسة الأم) في مؤسسة مقيدة في اقتصاد آخر غير بلد المستثمر الأجنبي المباشر (الاستثمار الأجنبي المباشر أو المؤسسة التابعة لها أو فروع الشركات الأجنبية) (UNCTAD, 2006)، أي إنها الاستثمارات التي تمتلك أو تسيطر على ١٠٪ أو أكثر من الحصص (Mithani, 2010, 491) وتم استخدام التدفقات الداخلة باعتبارها المقياس المستخدم من قبل العديد من الدراسات السابقة (Iqbal, Shaikh & Shar, 2010; Asaad, 2014: 201; Asaad & Marane, 2020).

#### ثانياً: النظريّة المفسّرة

هناك العديد من النظريات التي تطرقت إلى التنمية الاقتصادية ومنها نظرية الدفعـة القوية، نظرية الثـُّمـو المتوازنـ، نظرية الثـُّمـوـ غيرـ المتوازنـ، نظرية أنـماـطـ الثـُّمـوـ، نظرية التـغـيـيرـ الـهيـكـلـيـ وأنـماـطـ التـنـمـيـةـ، نظرية مـراـحلـ الثـُّمـوـ، نظرية التـبـعـيـةـ الـدولـيـةـ. ولـكونـ المتـغـيرـ الرـئـيـسـ لـهـذـهـ الـدـرـاسـةـ هوـ نـمـوـ النـاتـجـ الـمـحـالـ إـلـيـهـ فـإـنـ هـنـاكـ العـدـيدـ مـنـ النـظـريـاتـ الـتـيـ تـطـرقـتـ إـلـىـ النـمـوـ الـاقـتصـاديـ، وـمـنـهـاـ نـظـريـةـ الثـُّمـوـ الـكـلاـسيـكـيـةـ، نـظـريـةـ الثـُّمـوـ الـنيـوكـلاـسيـكـيـةـ، نـظـريـةـ الثـُّمـوـ الـكـيـنـيـزـيـةـ، نـظـريـةـ الثـُّمـوـ الـجـديـدةـ (الـداـخـلـيـةـ).

إن الثـُّمـوـ الـاقـتصـاديـ يـرـتـبـطـ بـأـفـكـارـ الـاقـتصـاديـ جـونـ ماـيـنـادـ كـيـنـزـ، الـذـيـ تـمـكـنـ مـنـ وـضـعـ الـحـلـولـ الـمـنـاسـبـةـ لـلـأـزـمـةـ الـاقـتصـاديـ الـعـالـمـيـ لـلـفـتـرـةـ مـنـ عـامـ ١٩٢٩ـ - ١٩٣٢ـ، إـذـ أـشـارـتـ هـذـهـ الـنظـريـةـ إـلـىـ أـنـ قـوـانـينـ نـمـوـ الـدـخـلـ الـقـومـيـ تـرـتـبـطـ بـنـظـريـةـ الـمـضـاعـفـ، حـيـثـ يـزـدـادـ الـدـخـلـ الـقـومـيـ بـمـقـدـارـ مـضـاعـفـ الـزـيـادـةـ الـحـاـصـلـةـ فـيـ الـإـنـفـاقـ الـاسـتـثـمـارـيـ وـمـنـ خـلـالـ الـمـيـلـ الـحـدـيـ لـلـاـسـتـهـلـاـكـ، وـيـقـسـمـ هـذـهـ الـنظـريـةـ مـعـدـلاتـ الـنـمـوـ إـلـىـ ثـلـاثـةـ أـنـوـعـ: الـأـوـلـ هـوـ مـعـدـلـ الثـُّمـوـ الـفـعـلـيـ، وـهـوـ يـمـثـلـ نـسـبـةـ التـغـيـيرـ فـيـ الـدـخـلـ إـلـىـ الـدـخـلـ، وـالـثـانـيـ مـعـدـلـ الثـُّمـوـ الـمـرـغـوبـ، وـهـوـ يـمـثـلـ مـعـدـلـ الثـُّمـوـ عـنـدـمـاـ تـكـوـنـ الطـاـقةـ الـإـنـتـاجـيـةـ فـيـ أـقـصـاـهـاـ، فـيـ حـيـنـ الـأـخـيـرـ هـوـ مـعـدـلـ الثـُّمـوـ الـطـبـيـعـيـ أـيـ أـقصـىـ مـعـدـلـ لـلـنـمـوـ يـمـكـنـ أـنـ يـثـرـ عـنـ الـزـيـادـةـ الـحـاـصـلـةـ فـيـ الـتـقـنـيـ وـالـتـرـاـكـمـ الـرـأـسـمـاـلـيـ وـالـقـوـةـ الـعـالـمـةـ عـنـ مـسـتـوىـ الـاـسـتـخـدـامـ الـكـامـلـ (Almasudy; 2010, 31-32).

إن نظرية النـمـوـ الـجـديـدةـ (New Growth Theory) هي نـظـريـةـ النـمـوـ الـاقـتصـاديـ الـتـيـ تـطـرقـتـ رـغـبـاتـ الـبـشـرـ وـالـأـهـدـافـ غـيرـ المـحدـدـةـ لـزـيـادـةـ الـإـنـتـاجـيـةـ وـالـنـمـوـ الـاقـتصـاديـ. وـنـاقـشـتـ نـظـريـةـ النـمـوـ الـجـديـدةـ بـأـنـ النـاتـجـ الـمـحـالـ إـلـيـهـ الـحـقـيقـيـ لـلـفـردـ سـيـرـتـعـ بـاسـتـمـارـ بـسـبـبـ رـغـبـةـ الـإـشـاـخـاـصـ فـيـ تـحـقـيقـ الـأـرـيـاحـ. كـمـاـ أـنـ الـمـنـافـسـةـ تـقـلـلـ مـنـ الـرـبـحـ فـيـ مـنـطـقـةـ وـاحـدةـ، فـيـجـبـ عـلـىـ الـأـفـرـادـ أـنـ تـسـعـيـ بـاسـتـمـارـ إـلـىـ اـسـتـخـدـامـ طـرـائقـ أـفـضلـ لـلـقـيـامـ بـمـارـسـةـ الـأـشـيـاءـ أـوـ اـخـتـرـاعـ مـنـتـجـاتـ جـديـدةـ مـنـ أـجـلـ تـحـقـيقـ رـبـحـ أـعـلـىـ، وـهـذـهـ الـفـكـرـةـ الرـئـيـسـةـ هـيـ وـاحـدةـ مـنـ

المبادئ الأساسية لنظرية النمو الجديدة (Asaad, 2014)، أي إن هذه النظرية تركز على دور نقل التكنولوجيا من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، لأن البلدان النامية تقصر إلى البنية التحتية الضرورية مثل التعليم، الأسواق المالية المحررة والاستقرار السياسي والاجتماعية الاقتصادي، وبصرف النظر عن نقل التكنولوجيا فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يجلب معه المهارات التنظيمية والإدارية، والتسويق الدرائي والوصول إلى الأسواق من خلال شبكات التسويق للشركات المتعددة الجنسية (Adam, 2009). في حين إن نظرية النمو (growth theory) تشير إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يرتبط بشكل إيجابي بالنمو الاقتصادي، وكان التركيز أيضاً على دور تطوير التكنولوجيا والكفاءة والإنتاجية في تقوية النمو (Lim, 2001).

وأوضحت نظريات النمو الداخلي (endogenous growth theories) بأن النمو على المدى الطويل لدولة ما يتأثر ليس فقط بحجم الاستثمارات المادية، وإنما يعتمد أيضاً على كفاءة الاستفادة من الاستثمار (Asaad, 2014)، ولذلك ركزت إنموزج النمو الداخلي على دمج المهارات التنظيمية والإدارية والتقنية والبشرية والابتكار والتقدم التكنولوجي، وتراكم المعرفة في نظريات النمو والتي غالباً ما يتم إحضارها عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر (Romer 1986 Manliw, David & David, 1992). وبعبارة أخرى فإن الافتراض الرئيس للنظرية الحديثة هو زيادة العائد الحدي على حجم عوامل الانتاج من خلال دور الآثار الخارجية لعوائد الاستثمار في رأس المال البشري، مما يولد إنتاجية أحسن، وبالتالي فإن النمو يعتمد على الادخار والاستثمار في رأس المال البشري والاستثمار في البحث والتطوير والمعرفة (Nasir, 2004, 8).

إن نظرية التجديد ونظرية التبعية قد تكونا بداية الترابط النظري بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، حيث أشار إلى نظرية التجديد على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن تعزز النمو الاقتصادي وفقاً لمبدأ أن النمو يتطلب رأس المال الاستثماري، وقد وجد البعض بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي وظيفة ذات جانبين من خلال المساهمة في تراكم رأس المال وزيادة إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج.

إن النظريات السابقة تعتبر الحجر الأساس لهذه الدراسة في محاولتها لمعرفة تأثير التدفقات الدخلة للاستثمار الأجنبي المباشر على نمو الناتج المحلي الإجمالي من وجهة نظر الدولة المضيفة لعوائد الاستثمار في زيادة الإنتاجية والتراكم المعرفي.

### ثالثاً: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية

إن المحرك الأساسي للتدفقات الدخلة للاستثمار الأجنبي المباشر هي الشركات المتعددة الجنسيات، ولذلك اعتبرت هذه الشركات أحد مظاهر العولمة في العصر الراهن، وتمثل هذه الشركات إحدى القنوات الرئيسية لنقل الأموال عبر الحدود على شكل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. والعقود الأخيرة شهدت ثورة في ضخامة حجم هذه التدفقات على مستوى العالم (Asaad & Marane, 2020).

ويلاحظ من الجدول (١) بأن حصة الاسد من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة تذهب إلى الدول المتقدمة بعكس ما هو سائد بأن تكون الدول النامية هي التي تجذب هذه التدفقات، وقد يرجع ذلك إلى الاستقرار السياسي في الدول المتقدمة بعكس النامية أو يرجع إلى كبر حجم الأسواق المالية فيها والتي تجذب هذه التدفقات (Asaad, 2017)، علاوة على ذلك فان حجم هذه التدفقات خلال فترة الدراسة (٢٠١٠-٢٠١٦) التي دخلت إلى الدول المتقدمة بلغت (٤٤٦٩٤٧٧) مليون دولار وبنسبة (٥٥٪) من إجمالي التدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم، في حين كانت نسبة هذه التدفقات في الدول المتقدمة يتجاوز (٨٠٪) في ثمانينيات القرن الماضي. أما عن حجم التدفقات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى دول الخليج مجتمعاً بلغ (١٦٨٠٦٨) أي بنسبة (١٨,٨٨٪) من إجمالي تدفقات العالم وبنسبة (٤,١٢٪) من حجم التدفقات الداخلة إلى الدول النامية، فضلاً عن أن وضع العراق لم تكن أفضل من مثيلاتها من دول الخليج، وكانت نسبة العراق إلى دول الخليج من هذه التدفقات هي فقط حوالي (١١,٩٤٪)، في حين لم يتجاوز تدفقات العراق إلى الدول النامية أكثر من (٤٩٪)، في حين تمثل حصة العراق من التدفقات العالمية كانت حوالي (٢٢٪)، باعتبار أن إجمالي التدفقات الداخلة إلى العراق كانت (٢٠٠٦٠) مليون دولار للفترة (٢٠١٥-٢٠١٠).

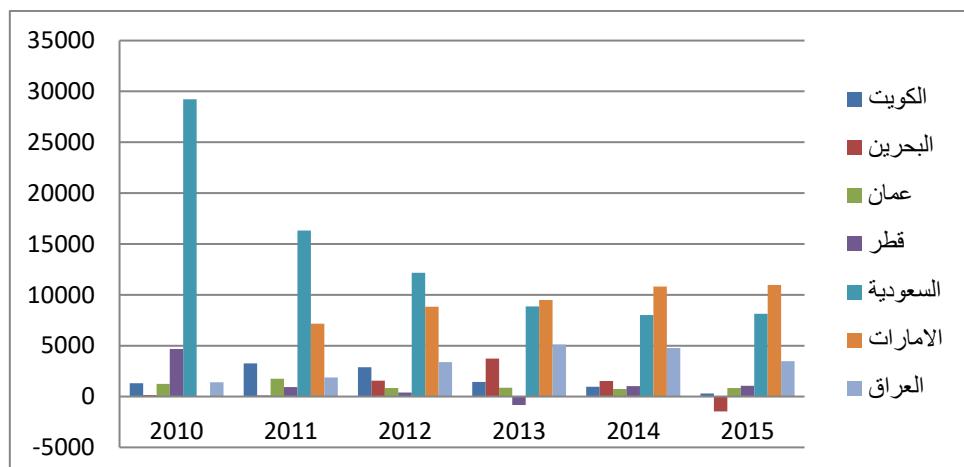
**الجدول (١): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق والخليج العربي للفترة (٢٠١٥-٢٠١٠)**  
**بملايين الدولارات**

الدولة/السنة	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠
الكويت	8812	293	953	1434	2873	3259	1 305
البحرين	254	-1463	1 519	3 729	1 545	98	156
عمان	2548	822	739d	876	850	1 753	1 243
قطر	495	1 071	1 040	-840	396	939	4 670
السعودية	53508	8141	8012	8865	12182	16308	29 233
الإمارات	56067	10 976	10 823	9 491	8 828	7 152	8 797
تدفقات دول الخليج	168068	19840	23086	23555	26674	29509	36607
العراق	20060	3469	4782	5131	3400	1882	1396
غرب آسيا	294745	42362	43290	45517	47558	52832	63186
الدول النامية	4079823	764670	698494	662406	658774	670149	625330
الدول المتقدمة	4469477	962496	522043	680275	787359	817415	699889
العالم	8932913	1762155	1276999	1427181	1510918	1566839	1388821
% العراق إلى دول الخليج	11.94	17.48	20.71	21.78	12.75	6.38	3.81

الدولة/السنة	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠
% العراق إلى غرب آسيا	6.81	8.19	11.05	11.27	7.15	3.56
% العراق إلى الدول النامية	0.49	0.45	0.68	0.77	0.52	0.28
% العراق إلى العالم	0.22	0.20	0.37	0.36	0.23	0.12

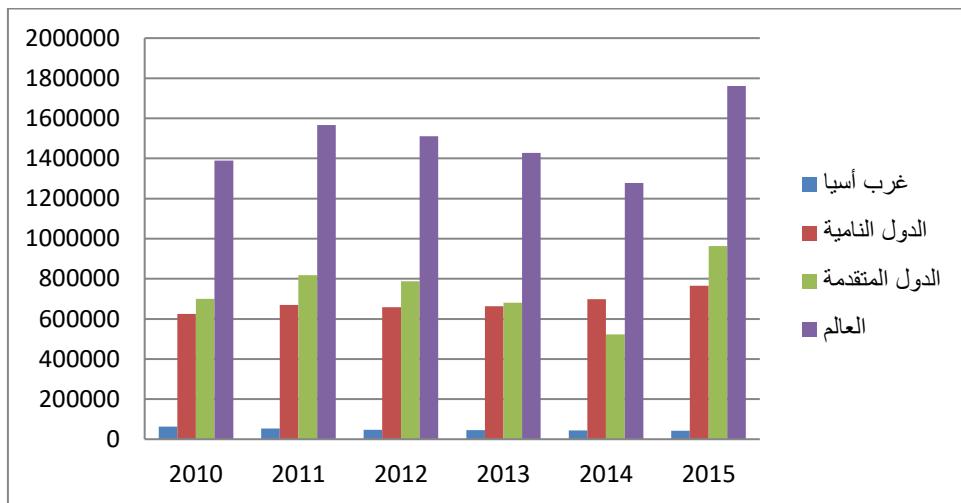
المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على (UNCTAD, World Investment Report, 2016)

ويلاحظ من الشكل (٢) وجود اختلاف بين حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى العراق ودول الخليج العربي، ففي العام (٢٠١٠) كانت السعودية مستحوذة على حصة الأسد من هذه التدفقات، إلا أن في العام (٢٠١٣) بدأت الإمارات باستلام تدفقات أكثر من السعودية وإلى نهاية فترة الدراسة، في حين كانت دول الخليج الأخرى تجذب تدفقات بشكل مستقر وباحتجام ضئيلة، وأن العراق استطاع جذب تدفقات أكثر من الاستثمار الأجنبي المباشر بدأ من العام (٢٠١١) وإلى نهاية فترة الدراسة، ومع ذلك فإن إجمالي التدفقات الدخلة إلى العراق ودول الخليج مجتمعاً لا يعادل أكثر (٦٥٪) من التدفقات الدخلة إلى الدول النامية ولا يتجاوز (٢٪) من التدفقات الدخلة إلى العالم خلال فترة الدراسة مجتمعاً لمدة خمس سنوات متالية. ويوضح الشكل (٣) التدفقات الدخلة إلى دول غرب آسيا مجتمعة، بحيث بلغ حجم هذه التدفقات خلال فترة الدراسة مبلغ (٢٩٤٧٤٥) مليون دولار، وتمثل نسبة (٧٪) من إجمالي التدفقات الدخلة إلى الدول النامية، وتمثل (٦,٥٪) من التدفقات الدخلة إلى الدول المتقدمة، ولا تتجاوز (٣٪) من التدفقات الدخلة على مستوى العالم.



الشكل (٢): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق والخليج العربي للفترة (٢٠١٥-٢٠١٠)

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على (UNCTAD, World Investment Report, 2016)



(٣) : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتقدمة والنامية للفترة (٢٠١٥-٢٠١٠)

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على (UNCTAD, World Investment Report, 2016)

#### رابعاً: مراحل تطور نمو الاقتصاد العراقي

جاء ترتيب العراق على مستوى العالم في المرتبة (٥١) من مجموع (٢١٨) دولة من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي للعام (٢٠١٥) (World Bank, World Development Indicators, 2016)، وعلى الرغم من احتلال العراق المرتبة الخامسة على مستوى العالم في احتياطيات النفط المثبت بحجم (١٤٤,٢) مليار برميل (OPEC Annual Statistical Bulletin, 2014)، ووجود هذه الكميات الضخمة للنفط كخزين والكميات المنتجة والمصددة منها إلا أنها لم توظف بالشكل الصحيح نتيجة للاحادات والوضع غير المستقر سياسياً وأمنياً واقتصادياً من خلال الحروب التي خاضها العراق سواء مع ايران أو دخولها الكويت حتى حرها الأخير مع العصابات الإرهابية داعش وغيرها في العراق وقليلها النزاعات الداخلية المستمرة وخاصة الطائفية منها (Asaad, 2014; Asaad & Marane, 2020)، ومع ذلك فإن العراق لم يستطع أن ينوع من مصادر تمويلها والتقليل من الاعتماد على النفط كمصدر رئيس للأيرادات وعدم اتباعها الخطوات الصحيحة أدت إلى اعتماد العراق على النفط كمصدر رئيس في تمويل موازنتها، وبعبارة أخرى إن الاقتصاد العراقي يعتمد على مصدر واحد فقط للأيرادات وهو القطاع النفطي.

يلاحظ بوجود ارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي في العراق للفترة (١٩٧٩-١٨٧٠) كان بمعدل (٥,٧) والناجم عن الزيادة في الإيرادات النفطية، وهو معدل مرتفع قياساً بالفترة اللاحقة ويرجع ذلك إلى ارتفاع إنتاجية النفط بمعدل (٣,١٥)، وعندما تم فرض الحصار الاقتصادي للفترة (١٩٩٩-١٩٩٠) كان (-١٤) والتي أدت إلى تقليل إيرادات العراق النفطية، وبالتالي الأثر المباشر الحاد والذي أدى إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، ويرجع إلى انخفاض نمو القطاع النفطي بمعدل (-٠,٧)، وبعبارة أخرى النمو الاقتصادي

في البداية لم يكن ناجماً عن عن الزيادة الحقيقة في إنتاجية عوامل الإنتاج للقطاعات الحقيقة من خلال تقديم السلع الملموسة.

قررت الخطة التنموية في العراق بأن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام (2012) بـ(13.31%) وعلى أساس ذلك فان الناتج المحلي الإجمالي مع النفط سيزداد من (264.950) ترليون دينار عام (2013) إلى (445.383) ترليون دينار عام (2017) بنسبة زيادة قدرها (68%) وتتوقع الخطة زيادة الناتج المحلي الإجمالي من دون النفط من (131.953) ترليون دينار عام (201) إلى (181.361) ترليون دينار عام (2017) وذلك بنسبة زيادة قدرها (37.4 %) وإن هذه الزيادة يفسرها نمو الأنشطة الاقتصادية (عدا النفط) بمعدل نمو سنوي قدره (7.5 %) مقابل نشاط استخراج النفط الذي سينمو بمعدل سنوي قدره (18.7%) .(Ministry of Planning, 2013, 12-13

يلاحظ بأن العراق يعتبر متخلفاً ولديه نظام تقليدي في مقارنة الناتج المحلي الإجمالي في العراق مع الدول الأخرى المشابهة لظروف العراق كالدول الخليج، كضعف التداول في السوق المالي وعدم كفاءة القطاع المصرفي (Asaad, 2014, Asaad, et al., 2015)، وبالتالي عدم مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي، إذ لم يستثمر موارد العراق الطبيعية بالشكل المطلوب سواء قد يرجع ذلك إلى الظروف الاستثنائية التي مر بها العراق والتي أدت إلى تراجع إنتاجيته وانهيار وضعه الاقتصادي وخاصة نتيجة السياسات اللاقعانية في تقليل الموارد المالية المخصصة للقطاعات الصناعية المطلوبة، وكلها أسهمت إلى عدم تطوير الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي عدم تحسين متوسط دخل الفرد العراقي.

#### الجدول (٢): نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية الجارية في العراق (مليار دولار) للفترة

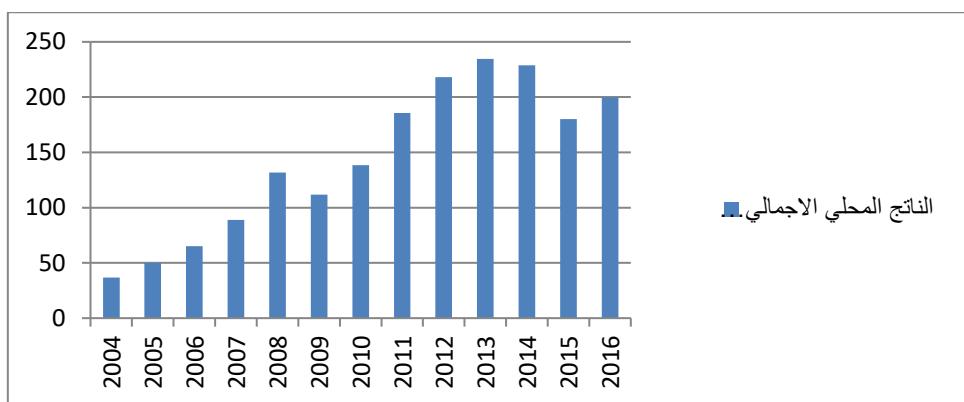
٢٠١٦-٢٠٠٤

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	نمو الناتج المحلي الإجمالي
2004	54.16	36.63
2005	4.4	49.95
2006	10.16	65.14
2007	1.4	88.84
2008	6.61	131.61
2009	5.81	111.66
2010	5.86	138.52
2011	8.58	185.75
2012	13.90	218
2013	6.60	234.6
2014	-2.10	228.7
2015	2.40	180.07
2016	11.00	199.88

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على

Ministry of Planning, Central Statistical Organization, indicators of national accounts, indicators of domestic product and national income for the years (2004-2016).

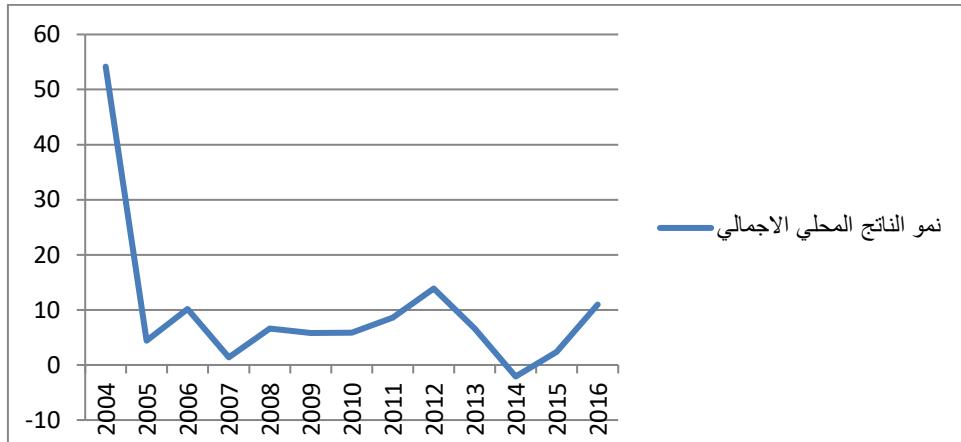
إن الناتج المحلي الإجمالي في العراق توسيع بنسبة (١١%) للعام (٢٠١٦) مقارنة بالسنة السابقة، وكان متوسط النمو السنوي في العراق من العام (١٩٩١) إلى العام (٢٠١٦) كان بمعدل (%) ٧,٧٨، ووصل إلى أعلى قيمة في العام (٢٠٠٤) حيث بلغ نسبة (%) ٥٥٤,١٦ وكان أدنى مستوى وصل إليها نمو الناتج المحلي الإجمالي في العام (١٩٩١) حيث بلغ نسبة (-٥٦,٤٠)، إن الجدول (٢) يوضح أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية الجارية بين الارتفاع والنقصان خلال فترة الدراسة.



المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على

Ministry of Planning, Central Statistical Organization, indicators of national accounts, indicators of domestic product and national income for the years (2004-2016).

الشكل (٣): الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية الجارية في العراق (مليار دولار) للفترة (٢٠١٦-٢٠٠٤)



الشكل (٤): نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية الجارية في العراق (مليار دولار) للفترة (٢٠١٦-٢٠٠٤)

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على

Ministry of Planning, Central Statistical Organization, indicators of national accounts, indicators of domestic product and national income for the years (2004-2016).

ويلاحظ من الشكل (٣) تغيرات مؤشر الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية الجارية المقاسة بbillions الدولارات للفترة (٢٠١٦-٢٠٠٤)، في حين يوضح الشكل (٤) نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية الجارية المقاسة بbillions الدولارات للفترة (٢٠١٦-٢٠٠٤)، إذ إن هذا المؤشر يتكون من قطاع الخدمات وقطاع النفط، والمؤشر كان في تصاعد مستمر نتيجة الارتفاع في المستوى العام للأسعار والذي قد يرجع إلى التغيرات الجذرية التي شهدتها العراق بين تغيير النظام السياسي منذ سقوط نظام صدام في نيسان العام (٢٠٠٣) ورجوع العراق إلى الاندماج مع الانظمة الاقتصادية والمالية الدولية، حيث بدأ مباشرة بالدخول في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ونادي باريس الذي اشترط على العراق لغرض شطب أو تقليل ديون الدول الاعضاء في النادي عليه إلى إجراء بعض الاصلاحات الاقتصادية ولاسيما التوجه نحو اقتصاد السوق ودعم القطاع الخاص والتوجه نحو الخصخصة وتقليل النفقات وخاصة الدعم الحكومي للمشتقات النفطية وإلغاء البطالة التمويلية، وبالتالي السيطرة على العجز المالي والدين العام هذا من جهة، وكان لارتفاع أسعار النفط خلال فترة الدراسة والتي بلغت نحو نصف تريليون مليار دولار في خمس سنوات والناتجة عن ارتفاع الأسعار العالمية للنفط ولذلك أعتبر النفط القطاع الرئيس من الناتج المحلي الإجمالي في العراق من جهة أخرى، وهذه هي الأسباب الحقيقة لزيادة الناتج المحلي الإجمالي ما عدا سنة (٢٠١٤) فكان الناتج المحلي الإجمالي في أدنى مستوى له وبمعدل نمو سالب (-٢,١٠)، وقد يرجع ذلك بعد استيلاء المنظمة الإرهابية داعش على مساحات شاسعة من أراضي العراق، وبالتالي خروج جزء من حقول النفط أو طرق نقلها عن سيطرة الدولة العراقية وانخفاض أسعار النفط عالميا والتي وصلت إلى مستويات دنيا غير مسبوقة، وبالتالي احتاج العراق إلى تمويل عملياته العسكرية وتمويل عجزه في الموازنة وارتفاع معدلات البطالة، وعدم توافر فرص العمل الحقيقة لاستيعاب الكم الكبير من الخريجين الجدد من الجامعات العراقية وظاهرة الفساد المالي والاقتصادي التي أرهقت مؤسسات الدولة العراقية والصراعات الطائفية والصراع بين الحكومة المركزية وأقليم كردستان كلها أسباب أدت إلى سيطرة القيم الوهمية على معدلات الانتاج الحقيقية في العراق (Asaad, et al., 2020)، هذا فضلاً عن ظاهرة غسيل الأموال وتهريب مليارات الدولارات النقدية إلى الخارج.

#### خامساً: الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي في العراق

إن نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كانت محل اهتمام للعديد من الدراسات الاقتصادية والمالية، ويرجع هذا الاهتمام إلى الدور الذي تؤديه هذه التدفقات في اقتصاديات الدول المضيفة، إلا أن نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للفترة (٢٠١٥-٢٠٠٤) هي لا تتجاوز (٢%) وهي نسبة قليلة جداً، في حين تتجاوز هذه النسبة (%) في جزيرة مالديف.

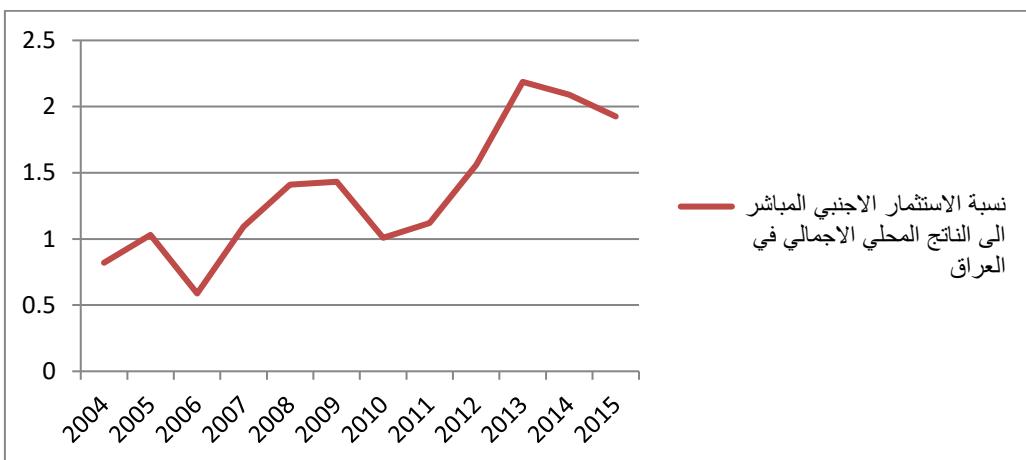


الجدول (٣) : نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للفترة

(٢٠١٥-٢٠٠٤)

السنة	الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي
2004	0.81
2005	1.03
2006	0.58
2007	1.09
2008	1.40
2009	1.43
2010	11.0
2011	1.12
2012	1.55
2013	2.18
2014	2.09
2015	1.92

المصدر: إعداد الباحث بالأعتماد على (WorldBank, World Development Indicators, 2017)



الشكل (٥) : الجدول (١) : نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للفترة (٢٠١٥-٢٠٠٤)

المصدر: إعداد الباحث بالأعتماد على (World Bank, World Development Indicators, 2017)

#### سادساً: الدراسات السابقة (Literature Reviews)

تركزت العديد من الدراسات الاقتصادية السابقة النظرية والتطبيقية على العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتغيير في النمو الاقتصادي، فالكثير من النتائج التطبيقية بعدم وضوح صورة المنافع الإجمالية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، في حين كان بشكل عام لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر دور مهم وكبير جداً في تسريع النمو الاقتصادي، ولكن تعتمد على بعض العوامل لمستوى التطور التكنولوجي والتحول

التمييلي للاستثمارات الأجنبية مع الاستثمارات المحلية. فالبعض منها حاولت البحث عن العلاقة الطويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر مع مؤشرات الأسواق المالية أو مع بعض متغيرات الاقتصاد الكلي كالتضخم وأسعار الفائدة، وأسعار الصرف وأسعار النفط أو النمو الاقتصادي، (Okafor, 2012; Glu, 2012; Afzal, Khan & Mughalk, 2012; Arouri & Khuong, 2010; Iqbal, Shaikh & Shar, 2010; Alfaro, 2003; Asaad, Marane & Mustafa, 2020) ، وعلى الرغم من وجود دراسات عديدة حول العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والنتائج المحلي الإجمالي إلا أن البعض منها وجدت مستويات مختلفة للبلدان في طبيعة العلاقة بين هذين المتغيرين، إذ هناك وجهة نظر تقول بأن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تؤثر في النمو الاقتصادي في الدول النامية، بينما لا يوجد تأثير لهذه التدفقات على النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة، ولذلك فإن دراسة هذه العلاقة بين المتغيرين كمؤشر لقياس النمو الاقتصادي كان دائماً محل اهتمام في الدراسات، والجدول (٣) يستعرض بعض من هذه الدراسات:

**جدول (٤): استعراض بعض الدراسات السابقة حول تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والنتائج المحلي الإجمالي**

الباحث	الدولة	المنهجية والنتائج
Alazawy, (2016)	العراق	حاولت هذه الدراسة معرفة العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو القطاع الصناعي باستخدام مشاهدات سنوية للفترة (٢٠١٣-٢٠٠٣)، والناتج أظهرت وجود علاقة عكسيّة بينها وبين النظريّة الاقتصاديّة التي تفترض بوجود علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو القطاع الصناعي في البلدان المضيّفة، وقد يرجع عدم توجيه هذه التدفقات إلى تنمية القطاع الصناعي. في حين تركزت دراسة أخرى في العام (Almasudy, 2010) على مدى مساهمة معدلات النمو في تخفيض الفقر، إذ إن مؤشر النمو يكون لصالح الفقراء كلما تزايد معدل النمو لصالح الفقراء قياساً بغير الفقراء، وتوصلت الدراسة إلى أن مؤشر النمو قد تزيد نتيجة تزايد معدلات النمو، وأوصت الدراسة بتقديم الدعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال منحها القروض الصغيرة من أجل تعزيز النمو الاقتصادي فيها وبالتالي دعم الفقر.
Salih , (٢٠١٦)	العراق	تطرق الدراسة إلى اختبار العلاقة بين أسعار النفط الخام ومعدلات النمو الاقتصادي باستخدام أنموذج بيانات السلسل الزمنية للفترة (١٩٩٠-٢٠١٣)، وتضمن أنموذج الدراسة متغيراً وسيطاً يتمثل في إجمالي تكوين رأس المال الثابت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، بتوظيف أنموذج الانحدار طريقة المربيعات الصغرى العادية، وتوصلت الدراسة إلى أن القطاع النفطي يعتبر من أهم مكونات الناتج المحلي الإجمالي والمساهم الرئيس في عملية النمو الاقتصادي في العراق، ولذلك أوصت الدراسة إلى إعادة هيكلة الشركات النفطية للارتفاع بمستويات الإنتاجية والتصدير من خلال رفع الكفاءة الإنتاجية.
Abboud, (٢٠١٥)	العراق	يهدف البحث إلى تحليل تأثير التغييرات في نمو الناتج المحلي الإجمالي على حجم الاستثمار بمختلف أنواعه وتحليل طبيعة أداء الاقتصاد العراقي وحجم الاستثمار فيه للفترة (٢٠٠٥-٢٠١٥)

الباحث	الدولة	المنهجية والنتائج
		(٢٠١١)، وقد توصل البحث إلى أن حجم الاستثمار كان دون المستوى المطلوب، وقد يرجع إلى عوامل سياسية واقتصادية أدت إلى تبذيب نمو الناتج المحلي الإجمالي وضعف دور الاستثمار الخاص في تكوين رأس المال الثابت والاستثمارات الأجنبية عادة تبحث عن الأسواق الكفوفة والاستقرار السياسي، وهذا ما يفتقده العراق، واتفق مع دراسة أخرى أجريت في العراق (Asaad, et al., 2020).
Alzahrany, (٢٠٠٤)	السعودية	حاولت الدراسة إظهار درجة التداخل بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي في السعودية باستخدام بيانات شهرية للفترة (٢٠١٠/١٢-٢٠٠٠/٠٩)، وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل وأن الاستثمار الأجنبي المباشر يسهم في النمو الاقتصادي في الأجل القصير بحسب تدبير أنموذج تصحيح الخطأ، ويرجع ذلك إلى عدم استفادة السعودية من هذه التدفقات بالشكل المطلوب، وأوصت الدراسة بالتعرف على المعوقات التي تحد من تدفق الاستثمارات الأجنبية سواء من الناحية القانونية وغيرها.
Almajaly & Aldruby, (2011)	الأردن	سعت الدراسة إلى معرفة العوامل المؤثرة على حجم صافي الاستثمار الأجنبي في بورصة عمان للأوراق المالية للفترة (١٩٧٨-٢٠٠٧)، وقد شملت الدراسة كل من (سعر الصرف الحقيقية، عرض النقد، سعر السهم في السوق، حجم الإنفاق المحلي والأجنبي) على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي، باستخدام الانحدار الذاتي وأنموذج تصحيح الخطأ بعد استخدام اختبار جذر الوحدة واختبار جوهانس للتكامل المشترك ليبيان وجود علاقة توازنية في المدى الطويل لتحديد اتجاه السببية بين (Granger) المتغيرات، والناتج أشارت إلى وجود علاقة توازنية بين المتغيرات في المدى الطويل، كما أوضحت النتائج من خلال اختبار جرينجر للسببية وجود علاقة سلبية بين المتغيرات، بعضها علاقة أحادية الاتجاه، وبعضها الآخر علاقة تبادلية وهذه النتائج جاءت متواقة بشكل أو باخر مع دراسة أجريت في ماليزيا (Asaad, 2017).
Buatros & Dahan, (2010)	الجزائر	- تهدف الدراسة إلى معرفة تأثير كمية تداول النقود وبين الناتج المحلي الإجمالي للفترة (١٩٧٠-٢٠٠٥)، حيث تم التركيز على تبيان معالم السياسة النقدية بالاعتماد على المناهج الحديثة في مجال تحايل السلسل الزمنية واستخدام الأنماذج القياسي، وتوصلت الدراسة إلى علاقة تكاملية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، ووجود علاقة سلبية في اتجاه واحد من الناتج المحلي الإجمالي إلى كمية النقود بمفهومها الضيق أو الواسع وهو ما يتفق مع طبيعة السياسة النقدية والسياسة الاقتصادية المعتمدة خلال فترة الدراسة في الجزائر.
Okafor, (2012)	نيجيريا	تركزت هذه الدراسة على المحددات الأساسية للأستثمار الأجنبي المباشر في نيجيريا، وكانت نتائج الدراسة قد أشارت إلى أن الناتج المحلي الإجمالي وسعر الفائدة وسعر الصرف من المحددات الأساسية للأستثمار الأجنبي المباشر في البيئة النيجيرية، وأيضاً النتائج أشارت إلى أن المتغيرات الاقتصادية الكلية المحلية تكون حاسمة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وعلى متخذ القرار العمل على تطوير البيئة الاقتصادية الكلية لزيادة التدفقات الدخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي دراسة أخرى حاولت معرفة دور الاستثمار الأجنبي المباشر

الباحث	الدولة	المنهجية والنتائج
		في نمو الاقتصاد في باكستان للفترة (١٩٩٠-٢٠٠٨) بحيث تضمن أنموذج الدراسة كل من (معدل الفائدة ومعدل التضخم)، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية معنوية لسعر الفائدة وعلاقة سلبية لمعدل التضخم مع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (Glu, Afzal, 2012).
Alfaro, (2003)	دول مختلفة	أوضحت الدراسة بأن منافع الاستثمار الأجنبي المباشر تختلف بشكل كبير بحسب القطاعات، وذلك من خلال اختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو في القطاع الأساسي والصناعي والخدمي، واقتربت نتائج التحليل باستخدام بيانات لدول مختلفة للفترة (١٩٨١-١٩٩٩) بأن إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة لها تأثير غير واضح على النمو، وإن هذه الاستثمارات في القطاع الأساسي كان لها دور سلبي على النمو، بينما كان لها دور إيجابي في القطاع الصناعي، في حين مازال دور هذه الاستثمارات غير واضح في القطاع الخدمي.
Iqbal, et al, (2010)	باكستان	حاولت هذه الدراسة معرفة العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية والنمو الاقتصادي باستخدام بيانات سلسلة زمنية فصلية للفترة (١٩٩٨-٢٠٠٩)، وتبيّنت نتائج الدراسة بوجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، وأن نتائج أنموذج تصحيح الخطأ واختبار السببية وجدت العلاقة السببية من اتجاه واحد بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتصدير والنمو الاقتصادي مع وجود عاملين مهمين تحسن التأثير على النمو الاقتصادي في باكستان، إذ إن للاستثمار الأجنبي المباشر تأثيراً إيجابياً على نمو التجارة، وأيضاً قيام الحكومة بدور إيجابي يؤديه في إيصال الارواح المالية إلى المستثمرين حول العالم، وأن يوجه الاستثمارات إلى مناطق نائية محددة في بعض المقاطعات.
Hossain & Hossain, (2012)	بنغلادش وباكستان والهند	اختبرت هذه الدراسة العلاقة التكاملية والسببية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والنتائج المحلي الإجمالي باستخدام بيانات سلسلة زمنية للفترة (١٩٧٢-٢٠٠٨) لكل من بنغلادش وباكستان والهند، باستخدام الاختبارات القياسية، وتبيّنت النتائج بعدم وجود علاقة تكاملية بين المتغيرات في الأجل القصير والطويل في بنغلادش والهند بعكس باكستان التي وجدت فيها هذه العلاقة على المدى القصير والطويل، بعكس بنغلادش التي وجدت فيها العلاقة السببية بين المتغيرين، لذلك العلاقة السببية كانت من اتجاه واحد فقط من الناتج المحلي الإجمالي إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، وبعكس ذلك وجدت النتائج عدم وجود علاقة سلبية بين المتغيرين لبنغلادش، بينما توجد علاقة من اتجاه واحد فقط لكل من باكستان والهند، بعبارة أخرى إن الاستثمار الأجنبي المباشر سبب النمو الاقتصادي في باكستان.

يتضح من الجدول (4) لبعض الدراسات التي اختبرت العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في بعض الدول النامية والمتقدمة بأنها مازالت غير واضحة والدراسات غير متقة في تقديم دليل محدد حول اتجاه العلاقة والتأثير بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والنتائج المحلي الإجمالي، وبذلك أتاحت الفرصة للباحثين لإجراء المزيد من الدراسات حول هذا الموضوع من جهة، إذ إن بعض الدراسات أشارت إلى وجود تأثير ضعيف لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي (Brian, Aiken )

، هذا وقد أثبتت دراسات عديدة التأثير الإيجابي للنمو الاقتصادي للدولة المضيفة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر منها ( Barrell & Pain, 1996; Taylor & Sarno, 1999; Trevino, et. al, 2002 )، في حين أوضحت النتائج أن النمو الاقتصادي يجذب الاستثمارات الأجنبية في أغلب الدول الأوروبية بعكس دول أخرى كإيطاليا وفنلندا وأسبانيا وليرندا، في حين لم تكن العلاقة موجودة في السويد ( Moudatsou, 2001 ) ومن جهة أخرى يلاحظ من خلال مراجعة الدراسات السابقة وجود الفجوة المعرفية نتيجة قلة الدراسات التي تناولت هذه العلاقة في الدول النامية مثل العراق، وإن وجدت ف تكون الفترات التي تناولتها مختلفة، والنتائج غير مطابقة والمنهجية المستخدمة تختلف من دراسة إلى أخرى، وكلها أسباب ومبررات تدفع إلى إجراء المزيد من الدراسات حول هذا الموضوع. واختلاف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة كان من ناحية النمو الاقتصادي في العراق بالاعتماد على الخلفية النظرية في اختيار متغيرات الدراسة تحت النظرية النمو الجديدة ، في حين تتشابه مع أغلب الدراسات السابقة في العلاقة الطويلة الأمد والعلاقة السببية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي ، ولكن مساهمة هذه التدفقات مازالت ضعيفة جداً في نمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق وهذا ما توصلت إليه بعض الدراسات السابقة.

#### **المبحث الثاني: الجانب التطبيقي للدراسة**

إن تأثير التغيرات السنوية للأستثمار الأجنبي المباشر على نمو الناتج المحلي الإجمالي هو الغرض الأساس للدراسة الحالية، وجاء الجانب التطبيقي بعد مبحث الخلفية النظرية وبعض الدراسات السابقة، والتوصيف الإحصائي لمشاهدات السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة للفترة ( ٢٠٠٤ - ٢٠١٧ ) جاء في بداية هذا المبحث، يليها عرض وتحليل لنتائج الأساليب القياسية الحديثة المستخدمة للتعرف على التغيرات الحاصلة في هذه المتغيرات خلال مدة الدراسة، إذ يمثل نمو الناتج المحلي الإجمالي المتغير المعتمد، وتمثل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتغير المستقل.

#### **أولاً: آنماذج الدراسة**

يتضمن الأنماذج القياسية لهذه الدراسة العلاقة بين التدفقات الدخلة للاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق، لذلك فقد حدد أفي نموذج الدراسة المتغير المعتمد المتمثل في نمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالمتغير المستقل وعلى النحو الآتي:

Estimation Command: LS GDP\_Growth FDI C

Estimation Equation: GDP\_Growth =C(1) C(2)\*FDI + e

إذ إن :

GDP\_Growth = نمو الناتج المحلي الإجمالي.

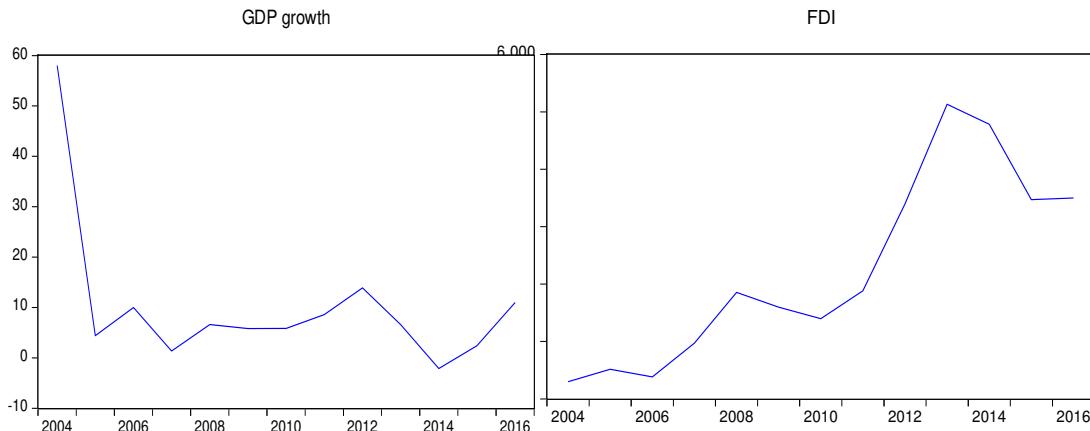
C(1) = ثابت المعادلة ( قيمة المتغير التابع في حالة كون المتغير المستقل مساوية الصفر )

( FDI ) = معامل التدفقات الدخلة للاستثمار الأجنبي المباشر.

e = المتغير العشوائي ( التغير في التدفقات مع متوسط صفر )

## ثانياً: التوصيف الاحصائي لمتغيرات الدراسة

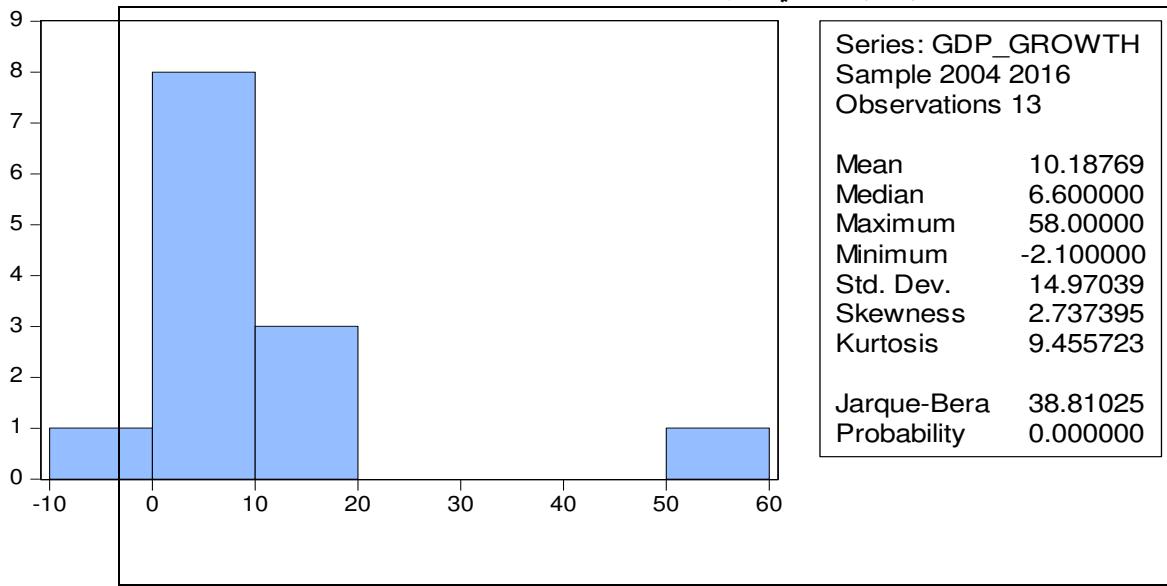
يوضح الجانب التوصيفي مشاهدات السلسلة الزمنية التي أجريت الدراسة عليها وال المتعلقة بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة (٢٠٠٤ - ٢٠١٧)، وقبل إجراء التحليل تم القيام ببعض الاختبارات للتعرف على طبيعة البيانات، على سبيل المثال لا الحصر عرض مشاهدات الدراسة السنوية، ويلاحظ عدم ثبات واستقرار اتجاه حركة نمو الناتج المحلي الإجمالي لعدم وجود اتجاه محدد كما في الشكل (٩)، ولجعل البيانات مستقرة تمأخذ الفرق الأول من عينة الدراسة حيث أصبحت السلسلة مستقرة، وبالتالي الفرق الأول من السلسلة أصبح ساكتاً، والشكل (٨) يوضح التغيرات السنوية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بينما تظهر من مقارنة الشكل (٨،٩) العلاقة العكسية وعدم التناعيم إلى حد ما بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة، أي إنه كلما زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أدى إلى انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي.



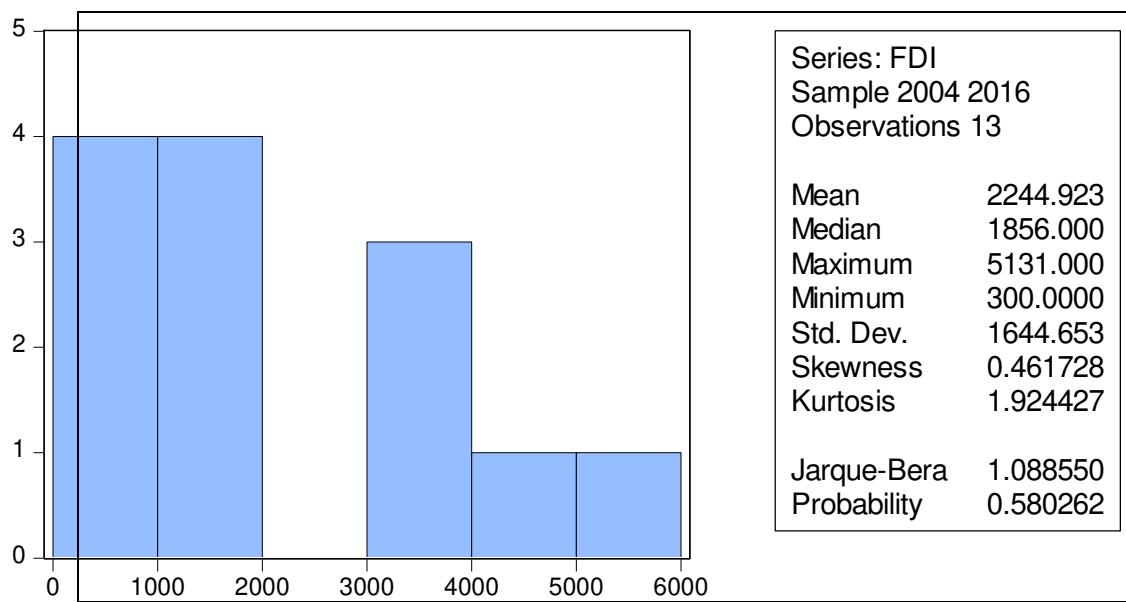
شكل (٨): حركة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر شكل (٩): حركة نمو الناتج المحلي الإجمالي  
للفترة (٢٠١٧-٢٠٠٤) للفترة (٢٠١٧-٢٠٠٤)

إن الشكل (١٠) يوضح التوصيف الإحصائي المتعدد لنمو الناتج المحلي الإجمالي والشكل (١١) يوضح التوصيف الإحصائي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كالمتوسط، والانحراف المعياري، والحد الأعلى والحد الأدنى، ومعامل الانتواء ومعامل التفلطح واختبار إحصائية جاك بيرا، وهذا التوصيف يقدم دليلاً على عدم تبعية فرضية التوزيع الطبيعي، حيث إن متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة هو (١٠,١٨٧٦٩) وبانحراف معياري (١٤,٩٧)، في حين بلغ متوسط الاستثمار الأجنبي المباشر (٢٢٤٤,٩٢٣) وبانحراف معياري (١٦٤٤,٦٥٣)، ولتحديد فيما إذا كانت المشاهدات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، فقد تم الاعتماد على اختبار جاك بيرا في أن نمو الناتج المحلي الإجمالي ساكن، وأنه يتبع التوزيع الطبيعي، لأن مستوى المعنوية أقل من (٥٥)، وبالتالي استقرارية المشاهدات السنوية لنمو الناتج المحلي

الإجمالي يعكس المشاهدات السنوية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الذي لا يتبع التوزيع الطبيعي لكون مستوى المعنوية أكبر من (%) ٥٥ وبالتالي عدم استقراريتها.



شكل (١٠): التوصيف الإحصائي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٧)



شكل (١١): التوصيف الإحصائي لنمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٧)

### ثالثاً: التحليل القياسي لمتغيرات الدراسة

إن عدم اعتماد هذه الدراسة على استخدام نماذج الانحدار التقليدية لوجود سلاسل زمنية غير ساكنة وبالتالي عدم إعطائها تفسيراً اقتصادياً مناسباً للظاهرة قيد البحث على الرغم من معنوية الاختبارات الإحصائية

المستخدمة في اختبار العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الناتج المحلي الإجمالي باستخدام السلسلة الزمنية الساكنة من الأساليب القياسية الحديثة من أجل تقديم نتائج واقعية ومتماشية مع العلاقات الاقتصادية المنطقية، وذلك لتجاوز عقبة النتائج غير الدقيقة (المزيفة)، ولذلك استخدمت الدراسة اختبارات جذر الوحدة لديكي فولر المعدل (ADF) واختبار فيليب فيرون (PP) واختبار التكامل المشترك جوهانسون جيسليوس (Johansen & Juselius, 1990) للتعرف على العلاقة الحقيقية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الناتج المحلي الإجمالي عندما تكون متغيرات السلسلة الزمنية الأساسية متكاملة من الدرجة نفسها، ومن ثم تحليل العلاقة باستخدام منهجية كرانجر السببية (Engle & Granger, 1987) عن طريق حزمة البرنامج الاحصائي Eviews8 لمشاهدات السلسلة الزمنية السنوية لمتغيرات الدراسة وعلى النحو الآتي:

### ١. اختبار جذر الوحدة لـ ديكى فولر المعدل (Augmented Dickey Fuller Test)

هذا الاختبار استخدم لغرض تحديد رتبة التكامل المشترك للسلسلة الزمنية ومعرفة فيما إذا كانت السلسلة الزمنية لمتغير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ساكنة أم لا، وكذلك الحال نفسها لمتغير الناتج المحلي الإجمالي، والجدول (٤) يوضح نتائج اختبار جذر الوحدة لـ ديكى فولر المعدل، وبما أن القيمة الإحصائية أكبر من القيمة الحرجة، وأيضاً كانت القيمة المعنوية أكبر من قيمة ألفا (%)، وذلك يعني عدم رفض فرضية عدم وجود جذر الوحدة، أي إن السلسلة الزمنية غير ساكنة عند المستوى عند النماذج (الثابت والاتجاه) لنمو الناتج المحلي الإجمالي، وأصبحت ساكنة عندأخذ الفرق الأول، في حين كانت مستقرة عند النماذج المقدرة (الثابت وبدون الثابت والاتجاه)، أما تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فكانت مستقرة فقط عند الأنماذج الثابت والاتجاه عند المستوى الأصلي، في حين إن البقية أصبحت ساكنة عندأخذ الفرق الأول، وهذا يعني أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى (I) عند حد ثابت واتجاه أو حد ثابت فقط أو بغياب الثابت والاتجاه نتيجة رفض فرضية عدم يوجد جذر الوحدة عندأخذ الفرق الأول، حيث أصبحت السلسلة ساكنة، وهذه النتائج جاءت بالتوافق مع الدراسات السابقة (Okafor, 2012; Glu, Afzal, Khan & Mughalk, 2012).

جدول (٤): نتائج اختبار جذر الوحدة لـ ديكى فولر (ADF) عند المستوى والاختلاف الأول

المتغير	ADF عند المستوى		ADF عند الفروق الاولى	
	T-Statistic	Prob.	T-Statistic	Prob.
نمو الناتج المحلي الإجمالي	ثابت	-4.226108	0.0111	ساكنة عند المستوى الأصلي
	ثابت واتجاه	-3.907705	0.0572	-3.159517 0.1548
	بدون ثابت واتجاه	-7.272085	0.0000	ساكنة عند المستوى الأصلي
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	ثابت	-0.039439	0.9319	-5.886258 0.0012
	ثابت واتجاه	-5.615258	0.0055	ساكنة عند المستوى الأصلي
	بدون ثابت واتجاه	2.071811	0.9829	-1.277743 0.1713

المصدر: إعداد الباحث بالأعتماد على حزمة Eviews 8

## ٢. اختبار جذر الوحدة لفليپ فيرون (Phillips Perron Test)

تم استخدام هذا الاختبار للتأكد من نتائج اختبار ديكري فولر المعدل فيما إذا كانت السلسلة الزمنية لمتغير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ساكنة أم لا، وكذلك الحال نفسها لمتغير الناتج المحلي الإجمالي، والجدول (٥) يوضح نتائج اختبار جذر الوحدة لفليپ فيرون، وبما أن القيمة الإحصائية أقل من القيمة الحرجة، وأيضاً كانت القيمة المعنية أقل من قيمة ألفا (٥%)، يعني ذلك رفض فرضية عدم نتيجة وجود جذر الوحدة، أي إن السلسلة الزمنية ساكنة عند المستوى عند النماذج (الثابت والاتجاه وبدون الاثنين) لنمو الناتج المحلي الإجمالي، في حين كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر غير ساكنة عند النماذج المقدرة الثلاثة (الثابت، الثابت والاتجاه، بدون الاثنين) عند المستوى الاصلي، وأصبحت ساكنة عند أخذ الفرق الاول، وهذا يعني أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة متكاملة من الدرجة الاولى (I) عند حد ثابت واتجاه أو حد ثابت فقط أو بغياب الثابت والاتجاه نتيجة رفض فرضية عدم بوجود جذر الوحدة عند أخذ الفرق الأول، إذ أصبحت السلسلة ساكنة، وهذه النتائج جاءت بالتوافق مع الدراسات السابقة.

**جدول (٥): نتائج اختبار جذر الوحدة لفليپ-فيرون (PP) عند المستوى والاختلاف الأول**

المتغير		عند المستوى PP		عند الفروق الاولى PP	
		T-Statistic	Prob.	T-Statistic	Prob.
نمو الناتج المحلي الإجمالي	ثابت	-30.91538	0.0001	ساكنة عند المستوى الاصلي	
	ثابت واتجاه	-25.67359	0.0001	ساكنة عند المستوى الاصلي	
	بدون ثابت واتجاه	-6.015939	0.0000	ساكنة عند المستوى الاصلي	
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	ثابت	-1.062431	0.6931	-6.606129*	0.0018
	ثابت واتجاه	-1.375204	0.8127	-4.028357*	0.0554
	بدون ثابت واتجاه	0.065912	0.6847	-1.949183	0.0528

\* ساكنة عند اخذ الفروق الثانية

المصدر: إعداد الباحث بالأعتماد على حزمة Eviews 8.

## ٣. اختبار التكامل المشترك (Cointegration Test)

كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة غير ساكنة عند المستوى، وأصبحت ساكنة عند أخذ الفرق الأول، أي إن المتغيرات متكاملة من الدرجة الاولى (I) سواء عند حد ثابت واتجاه أو حد ثابت فقط أو بغياب الاثنين، وهذا ما جاءت من نتائج اختبار جذر الوحدة، وبذلك يمكن استخدام التكامل المشترك لوجود السلسلة الزمنية غير الساكنة إلا أنها متكاملة من الرتبة نفسها للتعرف فيما إذا كانت هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين السلسلتين الزمنيتين. وتستخدم هذه الدراسة اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسن وجيسليوس (Johansen & Juselius Test) لتحققها على الاختبارات الأخرى.



## جدول (٦): قيمة معامل الاثر (Trace) والقيمة العظمى (Max-Eigen)

قيمة معامل الاثر لاختبار جوهانسن وجيسليوس				
Sample (adjusted): 2007 2016				
Series: FDI GDP_GROWTH				
Lags interval (in first differences): 1 to 2				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.897903	22.89857	15.49471	0.0032
At most 1	0.007993	0.080252	3.841466	0.7769
Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level **MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				
القيمة العظمى لاختبار جوهانسن وجيسليوس				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.897903	22.81831	14.26460	0.0018
At most 1	0.007993	0.080252	3.841466	0.7769
Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level **MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

يتضح من الجدول (٦) بأن نتائج اختبار جوهانسن وجيسليوس من قيمة معامل الاثر (Trace) هو (22.89857) وهو أكبر من القيمة الحرجة (١٥,٤٩٤٧١) عند مستوى معنوية أقل من (٥%)، وأيضاً القيمة العظمى (Max-Eigen) هو (٢٢,٨١٨٣١) أكبر من القيمة الحرجة (١٤,٢٦٤٦٠) عند مستوى معنوية أقل من (٥%)، وهذا يعني وجود تكامل مشترك بين كل من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة، وبعبارة أخرى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، وبالتالي يمكن القول بوجود متجه للتكامل بين المتغيرين على الأقل من خلال نتائج الاختبارين، أي رفض فرضية عدم والتي تنص على عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرين. وهذه النتائج جاءت بعكس ما توصلت إليه الدراسات السابقة ( Hossain & Hossain, 2012; Moudatsou, 2001; Alfaro, 2003; Iqbal, et al, 2010; .Almajaly & Aldraby, 2011 ) وفيالأردن (Hossain & Hossain, 2012).

يتضح من الجدول (٦) بأن نتائج اختبار جوهانسن وجيسليوس من قيمة معامل الاثر (Trace) هو (22.89857) وهو أكبر من القيمة الحرجة (١٥,٤٩٤٧١) عند مستوى معنوية أقل من (٥%)، وأيضاً القيمة العظمى (Max-Eigen) هو (٢٢,٨١٨٣١) أكبر من القيمة الحرجة (١٤,٢٦٤٦٠) عند مستوى معنوية أقل من (٥%)، وهذا يعني وجود تكامل مشترك بين كل من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الناتج

الم المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة، وبعبارة أخرى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، وبالتالي يمكن القول بوجود متجه للتكامل بين المتغيرين على الأقل من خلال نتائج الاختبارين، أي رفض فرضية عدم والتي تنص على عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرين. وهذه النتائج جاءت بعكس ما توصلت إليه الدراسات السابقة ( Hossain & Hossain, 2012; Moudatsou, 2001; Alfaro, 2003; Iqbal, et al, 2010; Almajaly & Aldraby, 2011) وفيالأردن (Hossain &

#### ٤. اختبار كرانجر السببية (Granger Causality Test)

إن هذا الاختبار يعتمد على احصائية واليت (Wald statistics) وفي الأساس جاء استخدام اختبار كرانجر السببي لمعرفة العلاقة السببية بين المتغيرات فيما إذا هناك اتجاه واحد أو اتجاهين أو عدم وجود أي اتجاه لمتغيرات الدراسة، وعلى الرغم من وجود تكامل مشترك بين كل من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة وبالتالي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات بحسب نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسن وجيسليوس، بينما جاءت نتائج اختبار كرانجر السببية بعدم وجود علاقة سببية بين المتغيرين، وهذا ما توضحه نتائج اختبار كرانجر السببية في الجدول (٨) بادخال فترات الابطاء المختلفة (Lag: 2,3)، وتبين بعدم وجود علاقة سببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة، وبذلك فإن أي تغير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لا يؤدي أو لا يسبب تغيراً في نمو الناتج المحلي الإجمالي وبمستوى معنوية أقل من (٥٪) لكاي ٢، بعكس ما توصلت إليه دراسات سابقة ( Almajaly & Aldraby, 2011; Iqbal, et al, 2010; Alzahrany, 2004)، وبذلك نقبل فرضية عدم وهي إن تغير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لا يتسبب في تغير في نمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق عند فترات الابطاء المختلفة، وأيضاً نقبل فرضية عدم التي تنص على أن التغير في نمو الناتج المحلي الإجمالي لا يسبب أي تغير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عند فترات الابطاء المختلفة، أي لا توجد علاقة سببية في الاتجاهين، وهذا جاء متواافقاً مع دراسة كل من (Alfaro, 2003; Hossain & Hossain, 2012; Abboud, 2014).

## جدول (٨) : اختبار بيروياس كرانجر السببية لفترة الابطاء (Lag: 2,3)

Pairwise Granger Causality Tests		
Null Hypothesis:	F-Statistic	Probability
GDP_GROWTH does not Granger Cause FDI	2.03776	0.2112
FDI does not Granger Cause GDP_GROWTH	1.06414	0.4022
Sample: 2004 2016		
Lags: ٣		
Null Hypothesis:	F-Statistic	Probability
GDP_GROWTH does not Granger Cause FDI	1.16962	0.4503
FDI does not Granger Cause GDP_GROWTH	1.59875	0.3546

يمكن القول بعد نتائج اختبار التكامل المشترك واختبار العلاقة السببية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة بأنه يوجد تكامل مشترك بينهم على المدى البعيد وعدم وجود علاقة سببية على المدى القصير، ولذلك لا يوجد تأثير مباشر لتغيرات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو الناتج المحلي الإجمالي، وإنما قد يكون هناك تأثير غير مباشر عبر متغيرات الاقتصاد الكلي كالتضخم، سعر الفائدة، سعر الصرف، الإنفاق الحكومي، صادرات العراق وخاصة النفطية.

## المبحث الثالث: الاستنتاجات والمقترنات

بناءً على الإطار النظري والدراسات السابقة التي تم عرضها ونتائج الجانب التطبيقي، توصلت هذه الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات والمقترنات وعلى النحو الآتي:

## أولاً: الاستنتاجات

- إن نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للفترة (٢٠٠٤ - ٢٠١٥) لا تتجاوز (٢٠%) وهي نسبة قليلة جداً، إذ تمثل حصة العراق من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية نسبة (٤٩%) ، في حين بلغت حصة العراق من التدفقات العالمية حوالي (٢٢%).
- إن نتائج الدراسات السابقة مازالت غير حاسمة في تقديم دليل محدد حول اتجاه العلاقة والتأثير بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي، وبذلك أتاحت الفرصة أمام الباحثين لإجراء مزيد من الدراسات.

٣. توصلت نتائج اختبار جوهانسن وجيسليوس إلى رفض فرضية عدم حول عدم وجود تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة (٢٠١٧-٢٠٠٤)، وهذا يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.
٤. لا توجد علاقة سلبية في الاتجاهين بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة (٢٠١٧-٢٠٠٤)، أي إنه لا يمكن رفض فرضية عدم عند فترات الإبطاء المختلفة وهي إن التغيير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لا يسبب تغييرًا في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وذلك لعدم معنوية مربع كاي وبعكس الحالة فإن التغيير في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لا يؤدي إلى التغيير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
٥. جاءت النتائج لرفض فرضية البحث الأولى حول عدم وجود جذر الوجدة وقبول الفرضية الثانية حول وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الناتج المحلي الإجمالي، وعد تحقيق فرضية البحث الثالثة حول وجود علاقة سلبية قصيرة الأجل بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة (٢٠١٧-٢٠٠٤).
٦. في النهاية نستنتج بأن التغيير في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لا يعد دليلاً على وجود تغير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد يرجع ذلك إلى عدم وجود تأثير مباشر لتغيرات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو الناتج المحلي الإجمالي، أو قد يكون هناك تأثير غير مباشر لتغيرات لهذه التدفقات على المدى القصير على الرغم من وجود تكامل مشترك بين المتغيرين على المدى الطويل.
٧. إن القطاع النفطي يسهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي ويأخذ حصة الأسد منه ، وبالتالي جعل الاقتصاد العراقي يعاني من مشاكل كبيرة كعدم توفير اقتصاد حقيقي يقدم الانتاج، ويوفر فرص عمل، ويفعل القطاع الخاص بحيث يقلل نسبة البطالة في العراق.

#### ثانياً: المقترنات

١. زيادة فعالية هيئة الاستثمار ودورها وإعادة تقييم قانون الاستثمار من أجل جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لغرض زيادة نسبة هذه التدفقات إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق، فضلاً عن اندماج وتحقيق التكامل لهذه التدفقات مع الاستثمارات المحلية.
٢. تفعيل عمليات الاصلاح الهيكلية المالي والمصرفي والاقتصادي ووضع سياسات مالية ونقدية بشكل يحقق النمو الاقتصادي عن طريق زيادة حصة العراق من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلي إلى دول غرب آسيا.
٣. قيام الدولة بالتدخل المباشر الفعال في معالجة المشاكل الهيكلية للاقتصاد العراقي وبناء شراكة وتحالف حقيقي مع القطاع الخاص عن طريق مراجعة وتعديل الكثير من القوانين وسياسات العراق الاقتصادية والمالية لتتوسيع مصادر التمويل وعدم الاعتماد على النفط فقط.



٤. الاهتمام بالنقلبات الحاصلة في أسعار النفط باعتبارها مصدر التمويل الأساسي لتمويل موازنة العراق، واستخدام هذه الإيرادات لدفع العملية الاستثمارية وخلق الانتاج وتقليل البطالة عن طريق تقليل الاعتماد على الريع النفطي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.
٥. أثبتت النتائج وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الناتج المحلي الإجمالي، فنقترح الدراسة تطوير أنموذج الدراسة بإدخال مؤشرات إقتصادية كلية أخرى كالتضخم، سعر الفائدة، سعر الصرف، الإنفاق الحكومي، أو حتى مؤشرات الديمقراطية، والفساد أو الإرهاب، وكلها مؤشرات ترتبط بشكل مباشر بالاقتصاد العراقي.
٦. توجيه الدراسة نحو نمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق، وعدم شمولها لدول أخرى على الرغم من وجود دول أخرى تشبه العراق في اعتمادها على النفط في تمويل نفقاتها كالسعودية وإيران، واعتماد هذه الدراسة على مشاهدات سلسلة زمنية سنوية لمدة ثلاث عشرة سنة فقط للفترة (٢٠١٧-٢٠٠٤).
٧. تضمن أنموذج الدراسة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فقط، ونقترح إضافة متغيرات أخرى مثل التضخم، سعر الفائدة، سعر الصرف، وعرض النقد، والإنفاق الحكومي في الدراسات المستقبلية المشابهة لتحسين وتطوير التغيرات في النتائج المتعلقة بتأثير تغيرات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو الناتج المحلي الإجمالي، ويمكن إضافة متغيرات غير اقتصادية كالأخطر السياسي والإرهاب والفساد والانتخابات، وتوتر العلاقة بين المركز واقليم كردستان وغيرها، وكلها عوامل تؤثر على ثقة المستثمر.

## Reference

- Abboud, L. S. (2014). The role of investment in GDP in Iraq for the period (2005-2011). *Journal of Madenat Alelem College*, 6(1), 39-53.
- Adams, S. (2009). Foreign direct investment, domestic investment, and economic growth in Sub-Saharan Africa. *Journal of Policy Modeling*.
- Alazawy, K. A. S. (2016). The impact of foreign direct investment on the growth of industrial sector in Iraq (2003-2013). *AL-Qadisiyah Journal for Administrative and Economic Sciences*, 18(3), 180-193.
- Alfaro, L. (2003). Foreign Direct Investment and Growth: Does the Sector Matter?.
- Almajaly, A. K. S., & Aldruby, R. (2011). The effect of economic variables on the volume of foreign investment in the Amman Stock Exchange. *Journal of Damascus Journal for Economic and Legal Sciences*, 27(4), 333-361.
- Almasudy, T. A. A. (2010). Studying in growth rates which may be used to treatment the cases of poor. *Journal of Economic Sciences*, 7(26). 26-51.
- Almfraji, M. A., & Almsafir, M. K. (2014). Foreign Direct Investment and Economic Growth: Literature Review from 1994-2012. International Conference on Innovation, Management and Technology Research, Malaysia, 22-23 September, 2013, Procedia-Social Behavioral Sciences, 129, 206-213.



- Alzahrany, B. S. (2004). Foreign direct investment and its role in economic growth in the Kingdom of Saudi Arabia: a benchmark study for the period (1970-2000). Unpublished Master Thesis, Department of Economics, College of Administrative Sciences, King Saud University, Riyadh, Saudi Arabia.
- Amadeo, K. (2017). The Key to Understanding What a Country Is Good at Producing. Available at <https://www.thebalance.com/what-is-gdp-definition-of-gross-domestic-product-3306038>
- Arouri, M.E., & Khuong, N.D. (2010). Oil prices, stock markets and portfolio investment: Evidence from sector analysis in Europe over the last decade. *Energy Policy*, 38(8), 4528-4539.
- Asaad, Z. (2014). The Economic determinants of foreign direct investment inward to Iraq for period (2004-2011). *Journal of University of Duhok*, 17(1), 192-217.
- Asaad, Z. A. (2014). Testing the bank sector at weak form efficiency in Iraq Stock Exchange for period (2004-2014): Empirical research. *Journal of Economic Sciences*, College of Administration and Economic, Basrah University, 10(37), 57-80.
- Asaad, Z. A. (2017). The Influence of the Financial and Real Output Indicators on Malaysian Stock Market. *International Cihan Journal of Social Science*, 1(1), 4-21.
- Asaad, Z. A., & Marane, B. M. (2020). Corruption, Terrorism and the Stock Market: The Evidence from Iraq. *The Journal of Asian Finance, Economics and Business (JAFEB)*, 7(10), 629-639. <https://doi.org/10.13106/jafeb.2020.vol7.no10.629>.
- Asaad, Z. A., & Marane, B. M. (2020). The Influence of Human Development, Institutional Quality and ISIS Emergence on Foreign Direct Investment in Iraq. *Technium Social Sciences Journal*, 10(1), 318-332. <https://doi.org/10.47577/tssj.v10i1.1402>.
- Asaad, Z. A., Marane, M. O., & Mustafa, H. M., (2020). The impact of Geopolitical Risks and the Human Development on Foreign Direct Investment Inflows in Iraq for the Period (2004-2018). *Global Journal of Business and Economics*, 9(1), 37-54. <https://doi.org/10.31559/GJEB2020.9.1.4>.
- Asaad, Z., Marane, B. M., & Omer, A. (201°). Testing the efficiency of Iraq Stock Exchange for period (2010-2014): An empirical study. *Journal of University of Duhok*, University of Duhok, 18(1), 378-398.
- Barrell, R., & Pain, N. (1996). The Growth of Foreign Direct Investment in Europe. *National Institute Economic Review*, 160(1):63-75.
- Brian, J. Aitken & Ann, E. Harrison (1999). Do Domestic Firms Benefit from Foreign Direct Investment? Evidence from Venezuela. *American Economic Review*, 89:605-618.
- Buatros, A., & Dahan, M. (2010). The effect of the change in monetary circulation on the GDP of the Algerian economy. *Journal of Economy and Society*, 6, 97-122.
- Canedo Donoso, D. (2009). Oil Price Shocks and Stock Markets, [www.inesad.edu.bo/bcde2009/B3%20Daniel%20Canedo.pdf](http://www.inesad.edu.bo/bcde2009/B3%20Daniel%20Canedo.pdf).



- Gul, S., Sajid, M., Afzal, F., Khan, M. B., & Mughal, S. (2012). Factors influencing foreign direct investment: The case of Pakistan. *Economics and Finance Review*, 2(2), 21-25. <http://ideas.repec.org/p/pid/wpaper/201167.html>
- Hossain, A., & Hossain. M. K. (2012). Empirical Relationship between Foreign Direct Investment and Economic Output in South Asian Countries: A Study on Bangladesh, Pakistan and India. *International Business Research*, 5(1): 9-21.
- Iqbal, M. S., Shaikh, F. M. & Shar, A. M. (2010). Causality Relationship between Foreign Direct Investment, Trade and Economic Growth in Pakistan. *Asian Social Science*, 6( 9), 82-89.
- Khashib, J. Economic Growth: Concepts and Theories, Aloka network, 29.
- Lim, E. (2001). Determinants of and relationship between foreign direct investment and economic growth: A Summary of Recent Literature. IMF working paper, 175.
- Mankiw, N. G., David, R., & David, N. W. (1992). A contribution to the empirics of economic growth. *Quarterly Journal of Economics*, CVII, 407-438. <http://dx.doi.org/10.2307/2118477>.
- Marane, B. M. & Asaad, Z. (2014). Analysis of the Bank's Ability which are Operating in the Kurdistan Region of Iraq to Meet the Investment Law. *Economic Sciences*, 9(35), 39-71.
- Ministry of Planning, Economic Planning Commission, national income and GDP in Iraq.
- Ministry of Planning. (2013). National Development Plan 2013-2017, executive Summary, Baghdad, Republic of Iraq.
- Mithani, D. M. (2010). International Economics. Sixth Revised Edition. Himalaya Publishing House. Mumbai. India.
- Moudatsou. A. (2001). Foreign direct investment and economic growth: Evidence from 14 European Union countries. <http://www.iefs.org.uk/Papers/Moudatsou.pdf>.
- Nasir, R. (2004). A vision of sustainable economic growth in Syria. Working paper for the Syrian Economic Sciences Association, Damascus, Syria.
- New Growth Theory. <http://www.investopedia.com/terms/n/new-growth-theory.asp#ixzz4f5amQyji>.
- Okafor, H. O. (2012). Do domestic macroeconomic variables matter for foreign direct investment inflow in Nigeria?. *Research Journal of Finance and Accounting*, 3(9), 55-67.
- OPEC Annual Statistical Bullet in 2014. [http://www.opec.org/opec\\_web/en/data\\_graphs/330.htm](http://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/330.htm).
- Romer, M. P. (1986). Increasing returns and long-run growth. *Journal of Political Economy*, 94(5), 1002-37.
- Salih, A. W. A. (2016). The impact of crude oil price changes on economic growth rates in Iraq for the period (1990-2013). *Journal of Administration and Economics*, 39(108), 43-55.
- Taylor, M.P. & L. Sarno (1999). Capital flows to developing countries: Long and short-term determinants. *World Bank Economic Review*, 11:451-470



Trevino, Len, J., J. D. Daniels., H. Arbelaez & K. P. Upadhyaya. (2002). Market Reform and Foreign Direct Investment in Latin America: Evidence from An Error Correction Model. *International Trade Journal*, 16(4):367 – 392.

WorldBank, World Development Indicators, 2017.